

دور السياسة المالية في جذب رؤوس الأموال الدولية المباشرة - تجارب دولية -

The role of fiscal policy in attracting direct international capital international experiences

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة الحجيمي

الجامعة المستنصرية، العراق

dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. عبير محمد الحسيني

الجامعة المستنصرية، العراق

dr_abirm_jassim@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. عفيفة بجاي اللامي *

الجامعة المستنصرية، العراق

wmwm40@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/23

تاريخ الاستلام: 2024/05/09

ملخص:

إن للسياسة المالية دورا مهما في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وذلك من خلال مكوناتها وأدواتها وأهمها الإنفاق العام والسياسة الضريبية، إذ تؤدي الامتيازات الضريبية دورا أساسيا في تحفيز تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى داخل البلد المستضيف، ومن ناحية أخرى فإن النفقات الوظيفية والتحويلية كالإعانات، وكذلك النفقات الرأسمالية أيضا لها تأثير مباشر على الاستثمار من خلال الإنفاق على البنى التحتية، وتنفيذ المشاريع التي من شأنها تسهيل الاستثمار الأجنبي وتعزيز تدفقاته للداخل. وقد تم الاستنتاج بأن هناك ترابطا وثيقا بين السياسة المالية وأدواتها، وبين المناخ الجاذب للاستثمار والتدفقات الأجنبية إلى الداخل، إذ إنها تحبب الأساس اللازم لنجاح الاستثمار، وإن معظم الدول النامية حققت نجاحا ملموسا في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، تدفقات رأس المال الأجنبي، السياسة الضريبية، الاستثمار الأجنبي.

تصنيف JEL : H2 ; F3 ; F2 ; E6

Abstract:

Fiscal policy has an important role in attracting foreign capital and providing a suitable climate for investment through its components and tools, the most important of which are public spending and tax policy. Tax concessions play a fundamental role in stimulating international capital flows into the host country. On the other hand, functional and transfer spending such as subsidies Capital expenditures also have a direct impact on investment through spending on infrastructure and implementing projects that will facilitate foreign investment and enhance its inflows. It has been concluded that there is a close interrelation between financial policy and its tools and the attractive climate for investment and foreign inflows, as they provide the necessary foundation for investment success, and that most developing countries have achieved tangible success in this field.

Keywords: Fiscal policy, foreign capital inflows, tax policy, foreign investment.

JEL Classification Codes: E6 ; F2 ; F3 ; H2

مقدمة:

إن انتقال رؤوس الأموال الدولية يُعد أحد عوامل تعزيز النمو الاقتصادي، لما يتضمنه من نقل التقنية والجوانب الإدارية إلى الدول المستضيفة له، مما يساهم في تحقيق إيرادات وفوائض مالية تدعم التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى دخل الفرد ومستوى الرفاهية. لذا يستعرض البحث دور أهم أدوات السياسة المالية لتشجيع التدفقات الدولية وتحقيق أهداف التنمية.

والملاحظ أن رؤوس الأموال الدولية عادة ما تتجه نحو الدول الخالية من الأزمات الاقتصادية أو الدول المستقرة نسبيا وتمتلك توازنا اقتصاديا، إذ تبحث رؤوس الأموال الدولية دائما عن مصادر المواد الأولية والطاقة والعمل الرخيص وأسواق لتصريف منتجاتها محليا وإقليميا، إضافة إلى التشريعات والقوانين المساعدة التي تحقق لها العائد الأمثل لرأس المال المستخدم في المشاريع الاستثمارية، ومن ثم تحقيق أرباح وفوائد للدول الحاضنة لهذه الاستثمارات، تتمثل في توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا المطلوبة، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات، ومن ثم زيادة الدخل والنتاج، ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.

إشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها مدى أهمية ومساهمة السياسة المالية في جذب رأس المال الدولي، وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المترتبة عن هذا التدفق.

فرضية البحث

هناك دور مهم وفاعل للسياسة المالية متمثلة بالإنفاق العام والحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية.

الدراسات السابقة

1. دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -2016 (براهيمية نبيل)

افتترضت وجود ارتباط بين السياسة المالية وبين مناخ الاستثمار من خلال السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، ويعد تأثير السياسة المالية خاصة الإنفاقية تأثيرا مباشرا.

2. السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2000-2017 - 2018 (زكريا ثابت , نبيل دحاح) افترضت بأن السياسة المالية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسة الضريبية والإنفاق العام، وقد استنتجت بأنه لا يمكن للسياسة المالية وحدها أن تنجح في استقطاب الاستثمار الأجنبي مالم تشترك معها بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.

3. دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -2019 (منصور شريفة وحاكمي بوحفص) افترضت أهمية دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، وتوصلت إلى قوة العلاقة بين السياسة المالية والمناخ الاستثماري.

أما الورقة البحثية الحالية فقد توصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

هدف البحث

يتضح هدف البحث في تحليل ودراسة أثر السياسة المالية وأدواتها المتمثلة في الضرائب والإنفاق العام كعوامل مهمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى فاعلية هذا التدفق في استكمال دور المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

منهجية البحث

استند أسلوب البحث على استخدام المنهج الوصفي في توضيح الإطار النظري المرتبط بمتغيرات الموضوع وبيان أهم مفاهيمه وأنواعه، إضافة إلى اعتماد الأسلوب التحليلي والكمي لمعرفة مدى الترابط والعلاقة بين المتغيرات المدروسة قيد البحث. وتضمن ثلاثة مباحث توضح ماهية هذه المتغيرات وأهميتها ومدى الترابط بينها في دول مختارة.

خطة البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاور رئيسة هي كالآتي:

أولاً: الإطار النظري للسياسة المالية

ثانياً: مفهوم ومحددات انتقال رؤوس الأموال الدولية المباشرة

ثالثاً: تحليل دور أدوات السياسة المالية في جذب رأس المال الأجنبي المباشر

اولا: الإطار النظري للسياسة المالية

تستخدم الحكومة السياسة المالية في تعديل مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والأزمات التي يتعرض لها، وبما يضمن الوصول إلى معدلات تشغيل مقبولة واستقرار نسبي في مستويات الأسعار، إضافة إلى محاولة تحقيق مستوى دخل عادل نسبيا. وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال الفقرات الآتية:

1. المفهوم والاهداف

يشير مفهوم السياسة المالية إلى عملية التحكم في الإنفاق الحكومي و/أو الإيرادات العامة في حالة حدوث اختلالات في وضع الموازنة العامة للدولة (غدير، 2005، 5). ففي الفكر التقليدي كان التوجه نحو السياسة المالية لغرض تغطية الإنفاق العام من خلال الضرائب بشكل رئيسي، ومحاولة تقليل هذا الإنفاق إلى أدنى ما يمكن، ولم يكن هدف السياسة المالية معالجة التقلبات الاقتصادية أو تحقيق أهداف اقتصادية معينة حتى جاء الاقتصاديون الكينزيون بمفهوم السياسة التوسعية التي تستخدم الإنفاق العام والضرائب والقروض العامة وغيرها من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المستهدفة (غدير، 2005، 6).

وفي تعريف آخر للسياسة المالية أمّا العلم الذي يدرس تغيرات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحقيق أهداف معينة وما لها من آثار مهمة في النشاط الاقتصادي (Grant, 2000, 296)، أو هي أداة رئيسية تستخدمها الحكومة في تعديل مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والأزمات التي يتعرض لها وبما يضمن الوصول إلى معدلات تشغيل مقبولة واستقرار نسبي في مستويات الأسعار، إضافة إلى محاولة تحقيق مستوى دخل عادل نسبيا، ومن هنا فإن السياسة المالية تسمح بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها التنموية باستخدام أدواتها المالية الأساسية.

إن ذلك يعني أن السياسة المالية وسيلة أساسية (وزارة التخطيط، 2024، www.mop.gov.iq) تستخدمها الحكومة تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة، وكذلك الموازنة، من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، إضافة إلى الوصول للعدالة الاجتماعية، وكل ذلك من شأنه جذب رؤوس الأموال الدولية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما سبق يمكن توضيح أهم أهداف السياسة المالية في الآتي:

1.1- الاستقرار الاقتصادي

يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى المحافظة على مستوى توظيف كامل للموارد الاقتصادية بما يضمن تقليل البطالة لأدنى ما يمكن، وتوفير فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، كما يهدف أيضا إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الأمد البعيد، ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية بشقيها الإيراد والإنفاق لمواجهة مشاكل التضخم والكساد. (سليمان، 1973، 162،

2.1- تخصيص الموارد

وتتمثل في عملية توزيع الموارد الإنتاجية، سواء أكانت بشرية أم مادية، بين الحاجات المختلفة من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص عدة جهات، فمثلا تخصيص الموارد بين (القطاع العام والخاص و/أو بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية و/أو بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة وغيرها). (حشيش، 1984، 42) إذ تقوم السياسة المالية بتخصيص الموارد من خلال المنتجين والمستهلكين، فبالنسبة للمنتجين فإنها تقدم حوافز مالية لهم أو إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمارات الجديدة، أما بالنسبة للمستهلكين، فقد تقوم الحكومة بوضع حد للأسعار لتوفيرها لهم بمستوى مقبول أو منخفض.

3.1- العدالة في توزيع الدخل

تقوم الحكومة من خلال النشاط المالي بتصحيح الاختلال النسبي في نمط توزيع الدخل، فمثلا زيادة نسبة الدخل للشرائح ذوي الدخل المحدود من خلال تقليل الضرائب المفروضة عليهم و/أو زيادة الإنفاق الذي يعمل على تحسين دخلهم ومستواهم المعاشي، أو قد تقوم الحكومة بتقليل الدخل النسبي لذوي الدخل المرتفعة بزيادة العبء الضريبي، وهي بذلك تعمل على تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، ويزيد من درجة الكفاية في استخدام موارد المجتمع الإنتاجية. (فوزي، 1992، 56)

4.1- تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال مدة زمنية معينة، ومن هنا تأتي أهمية السياسة المالية في توفير الموارد المالية اللازمة لتبني برامج وخطط

التنمية، ومن الجدير بالذكر أن التنمية القوية والمستقرة تتسم باعتمادها على التمويل الداخلي والموارد المحلية بالدرجة الأساس، والمتمثلة بالادخار والضرائب وغيرها، ويكون التمويل الخارجي ما هو إلا مكملاً للموارد المحلية وليس بديلاً عنها (وزارة التخطيط ، 2024 ، www.mop.gov.iq)

2. أدوات السياسة المالية

مع التطورات الاقتصادية والعالمية تزايدت الحاجة لتدخل الدولة لإشباع الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع بالشكل الذي استلزم حصول الدولة على إيرادات عامة متمثلة في الضرائب والرسوم والقروض، من أجل القيام بالإفناق العام، إذ إن الموازنة العامة تتضمن النفقات والإيرادات العامة وتشكل هذه العناصر أدوات السياسة المالية.

2.1- النفقات العامة

تمثل إحدى أدوات السياسة المالية، وتمثل المبالغ النقدية التي تصدر عن الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بهدف تحقيق النفع العام، وتقسّم إلى عدة أقسام حسب الغرض منها، فمثلاً حسب التأثير في الدخل الوطني والقوة الشرائية (وهي النفقات التحويلية والحقيقية)، أو حسب دورية الإنفاق مثل النفقات العادية وغير العادية، أو حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة كالنفقات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن توضيح النفقات العامة كالآتي: (عبد المولى ، 1993، 78-80)

أ- النفقات الحقيقية، والتي تعني قيام الدولة بتوزيع خدمات مجانية على المواطنين كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية مقابل حصولها على خدمات أو أموال عينية.

ب- النفقات التحويلية، وتمثل النفقات التي تتم بدون مقابل، كإعانات المرض أو البطالة أو الشيخوخة، وأيضا الإعانات التي تدفع للمنتجين من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم، أي أن تلك النفقات لا تساهم في زيادة مباشرة للناتج القومي. (شامية ، 1997، 72)

ج- النفقات العادية: وهي نفقات دورية، وتنفق بشكل سنوي كالأجور والرواتب وفوائد القروض.

د- النفقات غير العادية: وهي نفقات غير دورية وتحدث بفترات متباعدة كنفقات الحروب ومواجهة الكوارث أو نفقات غير مولدة للدخل كإنشاء مدارس أو مستشفيات أو نفقات استثمارية أو رأسمالية.

هـ- نفقات إدارية: وهي نفقات جارية ترتبط بتسيير المرافق العامة كالرواتب والأجور، ونفقات الدفاع وتحقيق الأمن، وكل ما يتعلق بنفقات العمل الإداري.

و- نفقات اجتماعية: كالمبالغ التي تمنح للأسر ذوي الدخل المحدود وكذلك خدمات الصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.

ز- نفقات اقتصادية: وتهدف القيام بخدمة معينة أو هدف اقتصادي مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، أو تقديم الإعانات، أو تزويد البلد بالخدمات كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء الخ.. (شامية، 66، 1997).

2.2- الإيرادات العامة

هي أموال تحصل عليها الدولة من مصادر معينة، أو من خلال نقل القوة الشرائية. ومهما اختلف مفهوم الإيراد العام فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، فهي إما أن تكون اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية (عبدالله، 120، 2000-124)

1.2.2- الإيرادات الاقتصادية: تحصل عليها الدولة من بيعها للسلع والخدمات التي تقدمها (أموال منقولة)، والعقارات والمناجم وآبار النفط، والإيرادات الناجمة عنها تسمى (أموالاً غير منقولة)، ومعظم هذه الإيرادات المنقولة وغير المنقولة تسمى بالإيرادات الاقتصادية، وتتضمن نوعين مهمين من الإيرادات هما: إيرادات أملاك الدولة أو الدومين بنوعيتها (العامة والخاصة)، والنوع الثاني هو الثمن العام، ويعني السعر الذي تحدده الدولة ثمناً لسلعها مقابل تقديمها للمواطنين، كخدمات الكهرباء والماء وغيرها.

2.2.2- الإيرادات السيادية

وتمثل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة قسراً من الأفراد باعتبارها تملك حق السيادة، وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات وتذهب جميعها لخزينة الدولة، فبالنسبة للضرائب فتعد وسيلة فعالة ومهمة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، وتتضمن اقتطاع مالي إجباري من دخول وثروات أفراد المجتمع من أجل تحقيق الخدمات العامة. أما الرسوم فهي مبالغ يدفعها الأفراد جبراً للحكومة لقاء خدمات معينة تؤديها الدولة أو السلطة لتحقيق المنفعة العامة أو الخاصة. (الوادي، 53، 2007)

3.2.2- الإيرادات الائتمانية

للقيام بتغطية النفقات العامة تقوم الدولة بالبحث عن مصادر مختلفة لتلبية حاجات المجتمع في حالة تدهور النشاط الاقتصادي وتدني القدرة الشرائية للأفراد، مما يضطر الدولة للجوء إلى القروض

العامه كإيرادات استثنائية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تحتاج لتمويل مشاريعها الاقتصادية والتنمية، وتعد القروض من مصادر الإيرادات العامة الائتمانية أو الاستثنائية (عفر، 2001، 262) وتعد القروض من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السياسة المالية لتغطية عجز الموازنة التي تواجهها الدولة في حالة عجز القطاع العام عن تحقيق إيرادات مالية وقلة حصيلة الضرائب التي تحصل عليها الدولة بسبب ضعف كفاءة الأجهزة الإدارية المسؤولة عن جبايتها.

ثانيا: مفهوم ومحددات انتقال رؤوس الأموال الدولية المباشرة

تشير حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى جميع تحركات وانتقالات الأموال بين الدول، سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول عينية أو نقدية، عقارات، مشاريع، أسهم وسندات وغيرها.

1. ماهية وأهمية حركة رأس المال الأجنبي المباشر

يمثل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة انتقالا لرؤوس الأموال بين الدول وفق شروط محددة يتفق عليها الأطراف المعنية من أجل خلق بيئة مناسبة للتنمية والتطوير أو لأهداف أخرى. فإن تحويل رأس المال النقدي أو العيني يقدمه القطاع العام أو القطاع الخاص إلى الدولة الأخرى صاحبة الحاجة للنقد الأجنبي بهدف القيام بمشاريع اقتصادية أو تنموية، أو لتطويرها من أجل الوصول لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (عجام، 2001، 60-61)، فلكل بلد سياسات اقتصادية وتنموية تعمل على تحقيقها من أجل الرفاهية لأفرادها، وهذا يتطلب تخطيطا للمشاريع الاقتصادية حسب احتياجات البلدان وقدراتها التمويلية، ومن ثم لابد لهذه الدول الاستعانة بالتمويل الخارجي لكي تنمو وتواصل مسيرتها الاقتصادية والتنموية. وهنا لابد من التطرق إلى أهمية انتقال رأس المال الأجنبي بالنسبة للدول المقرضة وللدول المقترضة، فبالنسبة للدول المقترضة أو المتلقية لرأس المال فتكمن أهميته في دعم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، علاوة على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وتقليل فجوة العجز في المدخرات المحلية، أما بالنسبة للدول المقرضة أو المانحة لرأس المال فإن هذه الدول تحاول منح قروض مهما تعددت مصادره (رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف) من أجل تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي واعتبارها دولة تحارب الفقر في العالم، إضافة إلى تصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتوظيف عدد كبير من شركاتها الوطنية في أعمال الوساطة والتأمين والنقل وغيرها، وحماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي من خلال تقديم المساعدات والقروض السلعية العينية. أما من الناحية العالمية فإن أهمية

انتقال رأس المال الأجنبي يكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، فإن القطاع الخارجي يعد القطاع المحرك للنمو، وإن انخفاض حجم هذا القطاع سيؤثر على حجم الإنتاج والتخصص والتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك (مفتاح، 5، 2006).

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أنواع التدفقات المالية الدولية في الآونة الأخيرة، ففي ظل التوجهات الرأسمالية، ونتيجة لتعرض معظم الدول للأزمات المالية، وتفاقم المديونية، تزايدت انتقالات هذا النوع من التمويل للدول المتلقية للاستثمارات، وتعمل معظم تلك الدول على جذب الاستثمار الأجنبي لردم الفجوة بين الاستثمار والادخار المحليين، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية، وفي تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر يشير البنك الدولي إلى أنه تدفقات صافية من الاستثمار لاكتساب إدارة دائمة (١٠٪ أو أكثر من أسهم مشروع يعمل في اقتصاد ما غير بلد المستثمر) أو هو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بهدف تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة، كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين في اقتصاد خارجي، وليس اقتصاد البلد المستثمر من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع (خلف، 17، 2004)، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي له حق التملك والإدارة لأصول المشروع، وعادة ما تكون حصة المستثمر ١٠٪ على الأقل لكي يعد الاستثمار استثماراً أجنبياً مباشراً.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتميز بكثير من المزايا الإيجابية مقارنة بوسائل التمويل الخارجي الأخرى، كالمئج والإعانات والقروض، حيث يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار، ولا يولد ضغوطاً مالية كما في حالة القروض، كما يترتب على انتقاله نقل للخبرات والقدرات الإدارية والتكنولوجية والتسويقية، والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لكي تحقق أهدافها التنموية (طالبي، 315، 2010). وتختلف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعاً للأهمية والخصائص المميزة لكل شكل من هذا الاستثمار (مسعداوي، 164، 2008)

1.1- الاستثمار المشترك أو الثنائي: وهو الأكثر شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي مع المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضه بنسب متباينة وفقاً للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة. وهذا النوع من الاستثمار قد يكون على شكل إقامة فرع أو مشروع جديد لشركة أجنبية بين مستثمرين أجنب

ومحليين، أو قد يتضمن شراء مستثمرين أجنبى لجزء من رأس مال مشروع محلى قائم وفق نسب معينة يتفق عليها الطرفان.

2.1- الاستثمار في شكل شركات متعددة الجنسية: وتعد من أهم أشكال الاستثمار، ويتضمن وجود فروع متعددة للإنتاج والتسويق، ولها نشاطات إنتاجية أو خدمية في الدولة المضيفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وكذلك احتكارها لأساليب تكنولوجياية متطورة، وتدار مركزيا من قبل الوطن الأم، لكن على العموم تكون فيها درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، إذ تستطيع هذه الشركات الدولية أن تمتلك فروعاً ومشاريع في الدول المضيفة من خلال شركات محلية قائمة أو تقوم بإنشاء شركات جديدة بالكامل في البلد المضيف.

2. محددات رؤوس الأموال الدولية المباشرة (الاستثمار الأجنبي المباشر)

هناك عدة محددات تؤثر على تدفقات الأموال الدولية تتمثل بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها تسود في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، وهي تحدد المناخ والبيئة المناسبة للاستثمار يمكن إيجازها في الآتي: (بيرى، 157، 2014)

1.1- السياسة الاقتصادية

إن توفر سياسات مالية ونقدية ملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار، فهناك العديد من الأنظمة والمتغيرات المرتبطة بتلك السياسات لها تأثير مباشر على المستثمر الأجنبي، ومنها الأسعار وسياسات الأجور وأسعار الصرف ومعدلات الضرائب والفائدة وسياسات الخصخصة، وسياسات التجارة والصناعة وغيرها.

2.1- الإطار التنظيمي والقانوني

وتتمثل في القوانين الخاصة بإلغاء العوائق والحوافز التي تمنع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى توفر تسهيلات للمستثمرين، مثل وكالات ترويج الاستثمار وتنشيط إجراءاته والإعفاءات أو الحوافز المقدمة له، بما فيها الضرائب وتسهيلات تملك الأراضي والعقارات، وكذلك القوانين الخاصة بتحويل الأرباح والأجور إلى الخارج.

والمعايير الخاصة بالحقوق والمزايا التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي مقارنة بالمستثمر المحلي علاوة على الخدمات المقدمة ما بعد الاستثمار.

3.1- المتغيرات والعوامل الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي:

وأهمها معدل النمو الاقتصادي وحجم السوق المحلي والقدرة للوصول إلى الأسواق الدولية، علاوة على وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج الأخرى، فهذه العوامل الاقتصادية المتعددة تحدد وتؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة للبلد، إذ إن هناك استثمارات تركز على حجم السوق ودرجة تطوره، وأخرى تسعى للوصول إلى كفاءة الإنتاج، وهناك استثمارات تفضل الوصول بسهولة للموارد الطبيعية، وتعد هذه أكثر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مقارنة بالحوافز والقوانين.

4.1- محددات خارجية

وتشمل ما يتعلق بإمكانية تقليل تكاليف الإنتاج والوصول إلى مصادر التكنولوجيا والتقدم التقني، فانخفاض تكاليف الإنتاج وانخفاض كلفة المعاملات والتطور التكنولوجي والمعدلات المنخفضة للفائدة جميعها عوامل تزيد من جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى أن البنية التحتية تؤثر على قرارات المستثمرين بصورة ملموسة، كما أن درجة الانفتاح والتسهيلات الجمركية تعد أيضا من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي. (لوعيل، 200، 2014)

وعلى الرغم من انخفاض حجم التدفقات الداخلة للدول العربية والخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن هناك دولا عربية استحوذت على نسب كبيرة من هذه التدفقات الداخلة لها، إذ استطاعت خمس دول عربية من جذب ٥٣ مليار دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، فقد استحوذت الإمارات على ما يقارب ٢٠،٧ مليار دولار بحصة ٣٩،١٪ أما السعودية فقد جذبت ما يقارب ١٩،٣ مليار دولار، وسلطنة عمان ٣،٦ مليار دولار، ثم المغرب بقيمة ٢،٢ مليار دولار ((www.independentarabia.com))

الشكل (1): ترتيب الدول العربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: (www.arabic.cnn.com)

ثالثا: تحليل دور أدوات السياسة المالية في جذب راس المال الأجنبي المباشر

للسياسة المالية دور بارز في جذب رؤوس الاموال الأجنبية يتم من خلال مجموعة من الإجراءات تقدمها الحكومة، وكما يأتي:

1. الحوافز الضريبية

تُعد الحوافز الضريبية من الأساليب المهمة في جذب رأس المال الدولي المباشر، إذ تمثل عدة إجراءات تتخذها السياسة المالية لبناء هيكل ضريبي يشجع على جذب رؤوس الأموال الدولية، ومن أهم مكونات الحوافز الضريبية ما يأتي:

1.1 - الإعفاء الضريبي: هو قيام الحكومة بإعفاء بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين. وهذا الإعفاء يمثل زيادة لأرباح المشروع بقدر هذا الإعفاء، ويشجع المستثمر بإدخال أموال جديدة لزيادة الاستثمار في البلد المضيف.

2.1- تخفيضات ضريبية لقيمة الضريبة المستحقة استنادا للتوجهات السياسية والاقتصادية المستهدفة.

3.1- نظام الاندثار: حيث كلما كان قسط الاندثار كبيرا كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل، من خلال حساب القسط السنوي للاندثار. (طالي، 23، 2010)

أي أن الضرائب تعد عنصرا مهما جدا في تحديد حجم الأرباح، وبالتالي فإن انخفاض الضرائب في بلد ما يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه، لذلك فإن العديد من الدول تقرر منح حوافر ضريبية ممتازة لجذب رأس المال المتدفق إلى داخلها. (قاسم، 180، 1999)

من الدول التي تعتمد على الحوافر الضريبية بشكل كبير دولة ماليزيا، فمن أهم ملامح النهوض والانطلاق الاقتصادي في هذه الدولة التركيز على جذب رؤوس الأموال الدولية من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث منحت مزايا ضريبية للمستثمرين الأجانب، وقامت بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيض ضريبة الواردات وتقليل الحماية الجمركية، حيث حفزت هذه الإجراءات انتقال رؤوس الأموال الدولية إلى ماليزيا عام ١٩٩١ وأصبحت في المركز الثالث من بين الدول النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(www.nrecjordan.com)

ومن أهم المحفزات التي تبنتها ماليزيا لجذب الاستثمار الأجنبي الحوافر الضريبية، كقانون الجباية التجارية عام ١٩٧٢، وكذلك الإعفاء الضريبي المضاعف للاستثمارات في التكنولوجيا وميادين البحوث والتطوير وأيضا الإعفاء الجمركي للألات والتجهيزات التي تستخدم للبحوث، وقد تم تسجيل استفادة ٤٧ مشروعا بحثيا من هذه الحوافر من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٠ بمبلغ قدره ٢٤٤،٣ مليون دولار. علاوة على منح حوافر تخص حقوق الملكية في الشركات وعقد اتفاقيات ضمان الاستثمار، كل ذلك أدى إلى جذب رؤوس أموال دولية بشكل كبير.

أما بالنسبة للأردن فإن قانون الاستثمار تم تشريعه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط الاستثمار المحلي من خلال منح إعفاءات ضريبية على أن لا تتجاوز قيمتها ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة، وفي حالة زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع فتعفى من الضرائب الجمركية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪، من جهة أخرى منحت الأردن تسهيلات ضريبية للشركات التي تعمل ضمن قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والصحة بنسبة ١٥٪ وبنسبة ٣٥٪ لقطاعات البنوك والتأمين

والصيرفة، إضافة إلى حوافز أخرى أدت جميعها إطاراً ملائماً لتدفقات متزايدة للاستثمارات الأجنبية إلى داخل الأردن (www.argaam.com)، في حين قامت المملكة العربية السعودية بتوفير بيئة استثمارية جاذبة للشركات الأجنبية في العديد من المجالات ومنها تحديد الضرائب على الشركات الأجنبية ٢٠٪ على الفوائد، ولا توجد قيود على تحويل رأس المال، وللمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات المالية المتخصصة الدولية والمحلية، إضافة إلى الإعفاءات الجمركية للمواد الأولية والمكائن والآلات وقطع غيار المكائن، كما شملت الحوافز الضريبية منح خصومات إضافية في حالة زيادة رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي. (سالكي، 137، 2011)

2. الإنفاق العام

يؤدي الإنفاق العام دوراً مهماً في جذب رؤوس الأموال الدولية نتيجة الأثر الذي يخلفه في السياسة الاقتصادية، وعادة يتكون الإنفاق العام من شكلين رئيسيين هما: النفقات الرأسمالية، والنفقات التحويلية، اللذان يؤثران بشكل أو بآخر على مناخ الاستثمار الجاذب لرأس المال الأجنبي.

1.2- النفقات الرأسمالية: تدعم هذه النفقات الاستثمار الخاص إذا توجهت نحو بناء وتطوير البنية التحتية، لأنها تؤدي إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، وتستهدف هذه النفقات خدمة وتطوير المرافق العامة أكثر من تحقيق الأرباح، إذ إن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية إما لارتفاع تكاليفها أو لانخفاض العوائد المتوقعة منها. (دراز، 374، 1999)

2.2- النفقات التحويلية: هي نفقات تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل على مقابل مادي نظيرها، مثل المنح والإعانات النقدية للمواطنين ذوي الدخل المحدود ولكبار السن والضمان الاجتماعي، والمنح الممنوحة لتشجيع صناعة معينة أو تخفيض سعر سلعة معينة وغيرها، علاوة على المنح والإعانات الممنوحة للعالم الخارجي على شكل هبات ومساعدات. (سعود، 182، 2020)

الجدول (01): حجم الإنفاق العام في السعودية وماليزيا والأردن (مليار دولار امريكي) للمدة (2010-
(2015)

السنة	الإنفاق العام في السعودية مليون دولار	التغير السنوي*	الإنفاق العام في دولة ماليزيا	النسبة المئوية للتحول * النسبة المئوية للتغير	قيمة الإنفاق العام في الأردن	النسبة المئوية للتغير *
2010	--	--	214.43	----	31.92	---
2011	220,453	---	251.55	17.31	36.4	14.04
2012	232,881	5.63	280.62	11.56	39.6	8.79
2013	248,560	6.73	295.75	5.39	43.54	9.95
2014	259,248	4.29	306.87	3.76	45.29	4.02
2015	253,449	-2.23	273.58	-10.85	46.11	1.81

المصدر: بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org، تقرير (صندوق النقد العرب، 2016، ص 477)

من الجدول السابق نجد أن تغيرات حجم الإنفاق في ماليزيا يتزايد تدريجيا قبل أن ينخفض في عام ٢٠١٥، وأن أهم أسباب هذه الزيادة في الإنفاق هي ارتفاع الإنفاق المخصص لمشاريع البنى التحتية، إضافة إلى تحسين المؤشرات المعيشية والصحية للسكان، أما في الأردن فإن حجم الإنفاق أيضا اتجه نحو الارتفاع على الرغم من انخفاض نسبته مقارنة بماليزيا، لكنه كان في تزايد مستمر خلال المدة المذكورة سابقا، بسبب ارتفاع النفقات الجارية بشكل رئيسي والمتتمثلة في بنود الرواتب والتقاعد وخدمة الديون وغيرها، لكن على العموم اتجهت النفقات العامة نحو الارتفاع المستمر في هذه الدول نتيجة زيادة عدد السكان الذي يتطلب تقديم خدمات إضافية لتلبية احتياجاتهم الضرورية، أما في السعودية فقد اتسم الإنفاق ببعض التذبذبات لكنه اتجه للتزايد في السنوات الأخيرة كأحد عوامل الجذب للتدفقات الأجنبية.

3-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دول العينة

توجهت معظم الدول النامية نحو توفير المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار الأجنبي، ولاسيما في الحوافز المالية، ويمكن أن ننظر لهذه الحوافز من ناحيتين، وهي أنها تؤدي إلى تخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمر الأجنبي، ومن ناحية أخرى أنها تساهم في زيادة العائد الصافي للاستثمار، وتعد الحوافز والتشريعات الضريبية والمالية من أهم المنطلقات للعوامل الجاذبة لهذا الاستثمار، وقد اتجهت

معظم الدول النامية نحو تبني هذه الحوافز لجذب التدفقات الدولية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية للدول المضيفة لها.

الجدول (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى ماليزيا للمدة من (2011-2018)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %
2011	15,119,371	---
2012	8,895,774	-41,16
2013	11,296,279	26,9
2014	10,619,431	-5,9
2015	9,857,162	7,18
2016	13,470,089	36,6
2017	9,368,469	-30,4
2018	8,570,094	-8,52

Source:unctade,world investment report,un,several years.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذباً في معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي على العموم، لكن هناك سنوات اتسمت بارتفاع معدلاته مثل الأعوام 2013 و 2016، حيث بلغت معدلات نموه 26% و 36% على التوالي، فقد تبنت ماليزيا عدة وسائل لتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل السماح للشركات الأجنبية بالاستحواذ على نسب كبيرة في حقوق الملكية، علاوة على الإعفاءات الضريبية التي منحتها، وخصم المصروفات الخاصة بفقرة البحث والتطوير، وقد ساعدت هذه الاستثمارات على تطوير ونقل التكنولوجيا، مما أدى لارتفاع صادراتها من المنتجات الإلكترونية والكهربائية، كما ساهمت هذه الشركات في التحول الهيكلي للاقتصاد وجعلته من أوائل الاقتصادات المصنعة حديثاً. (قاسم، 101، 2021)

أما بالنسبة للأردن فقد بدأت بسياسات التغيير الهيكلي منذ عام 1989 من أجل مواجهة المديونية الخارجية وإعادة التوازن الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي عانت منها في عقد الثمانينات، وقد بدأ الاقتصاد الأردني بالتعافي بشكل تدريجي مما ساهم في زيادة التدفقات الواردة لها، ودفع الحكومة لعقد اتفاقيات تجارية مع دول عديدة، واتباع منهج استخدام الحوافز المالية، مما شجع تدفقات استثمارية مباشرة للداخل، ولاسيما في القطاعات الصناعية التي ساهمت في تشجيع الصادرات بشكل كبير. (الشيخ، www.maaal.com) وكما هو موضح في الجدول رقم: (03)

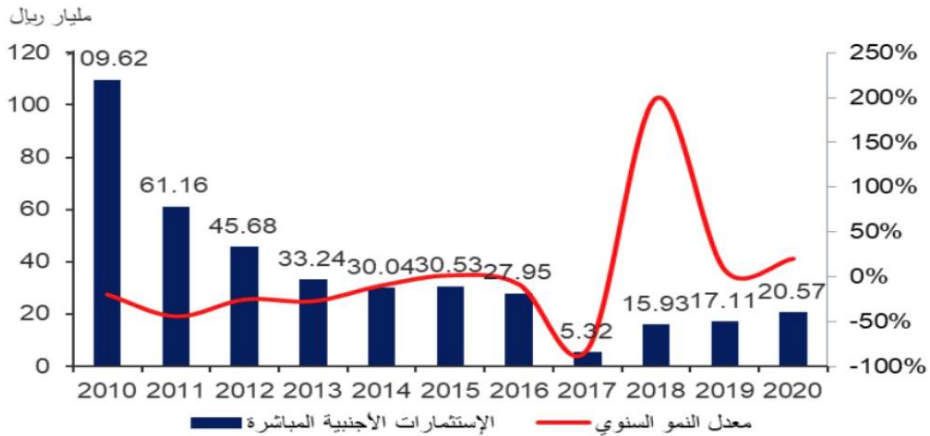
الجدول (03) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن للفترة (2011-2018) مليون دولار

الصادرات السلعية	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة
8006	1485.915	2011
7887	1548.31	2012
792	1946.761	2013
8385	2178.451	2014
7833	1600.282	2015
7549	1552.958	2016
7511	2029.718	2017
7773	949.859	2018

Source:statisticaldb.cbj.gov.jo/browser/index

وقد ساهمت عوامل عديدة في انخفاض الفائض المالي في السعودية وتناقص الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط واستمرار الانفاق الحكومي، بما في ذلك إعانات البطالة والأجور ودعم قطاع الطاقة وتوفير المساكن، وذلك في بداية الألفية الثالثة، لكن بدأت تلك المؤشرات بالتحسن التدريجي، إذ انخفض العجز المالي في السنوات الأخيرة، حيث استهدفت السعودية تشجيع تدفق صافي الاستثمار الأجنبي، كما هو موضح في الشكل رقم (٢)

الشكل (2): الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل النمو السنوي في السعودية



Source:maaal.com

عقب الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وتطوير البيئة القانونية والمؤسسية بدأ الاستثمار الأجنبي بالتزايد بعد عام 2017 بعد الهبوط الحاد في تلك الاستثمارات نتيجة التوترات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، فقد ارتفعت نسبته عام 2017 وأصبحت 19٪. ثم ارتفع بنسبة 17,1٪ في عام 2019، وإن أهم الدوافع لجذب الاستثمار الأجنبي تمثل في مساهمته في تكوين رأس المال الثابت، ومن ثم زيادة القاعدة الإنتاجية والتنافسية.

خاتمة:

الاستنتاجات

- 1- هناك صلة وثيقة بين السياسة المالية وأدائها وبين المناخ الملائم الجاذب للاستثمار، ويتمثل في السياسات الضريبية والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، وكذلك النفقات العامة التي تهيئ الأساس اللازم لنجاح الاستثمار كالبني التحتية والنفقات التحويلية وغيرها.
- 2- هناك حوافز أخرى تدعم أداء السياسة المالية وتؤثر في حجم التدفقات الرأسمالية الدولية، كاستقرار السياسي والأزمات الدولية التي تمر بها الدول، علاوة على العوامل الطبيعية والمكتسبة، والتي تؤثر في حركة وانتقال الاستثمارات الدولية.
- 3- معظم الدول النامية حققت نجاحا نسبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد أن قامت بإعادة هيكلة اقتصاداتها، وتصحيح سياساتها الاقتصادية ومنها السياسة المالية.

التوصيات

- 1- توفير المناخ الاستثماري في الدول النامية من خلال زيادة الإنفاق على البنى التحتية والإنفاق على التنمية، لتقليل تكاليف الاستثمار الذي يشجع الاستثمار الأجنبي، وكذلك يدعم الاستثمار المحلي.
- 2- تبني أنظمة ضريبية تمتاز بالشفافية، وتميز باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، إضافة إلى منح الحوافز الضريبية بالشكل الذي يشجع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل.
- 3- محاولة تخفيف حدة العجز المالي كأحد عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي.

قائمة المراجع

1. الوادي، محمود حسين وركزي أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧.
2. بيري، نورة وعبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٧، و٦٨، خريف ٢٠١٤.

3. حشيش، كمال، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.
4. خلف، فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٤.
5. دراز، حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
6. سالكي، سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١١.
7. سعود، ضياء حسين ولورنس يحيى صالح/دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية المالية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي / مجلة تكريت للعلوم والاقتصادية والإدارية، مجلد ١٦، عدد ٥٠، ج ٢، 2020
8. سليمان، سلوى، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ٨١٩٧٣.
9. شامية، أحمد زهير وخالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٩٧.
10. طالي، محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، ٢٠١٠.
11. عبد الله، إبراهيم علي وأنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، ٢٠٠٠.
12. عبد المولى، السيد، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
13. عجم، ميثم صاحب، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١.
14. عفر، محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي والوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩.
15. غدیر، هيفاء، السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٥.
16. فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢.
17. قاسم، سعاد عبد القادر وفدوة علي حسين / قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الأردنية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨/مجلة الإدارة والاقتصاد /مجلد ١٠/العدد ٣٧/آذار، ٢٠٢١.
18. قاسم، منى، الإصلاح الاقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩.
19. لوعيل، بلال، محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد ٥، الجزائر، ٢٠١٤.
20. مسعداوي، يوسف، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وعربية، العدد ٣٥، كانون الثاني، ٢٠٠٨.
21. مفتاح، صالح، المالية العامة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠٠٦.
22. مفاهيم السياسة المالية. www.mop.gov.iq
23. الاستثمار في الأردن. www.nrecjordan.com
24. حوافز الاستثمار في المملكة العربية السعودية، www.argaam.com
25. www.independentarabia.com
26. الشيخ، سعيد عبدالله /الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في www.maaal.com المملكة
27. Grant, S.J., Introductory Economics, 7th edition, pearson education limited, Harlow, 2000.